



مقترح

بتعديل بعض مواد النظام الأساسي

لـ"شركة الشارقة للأسمنت والتنمية الصناعية" (ش.م.ع)

وفقاً لأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

وقرار الهيئة رقم (3/ر.م) لسنة 2020 وتعديلاته بشأن اعتماد دليل الحوكمة

المواد: 69/63/56/50/49/48/46/45/44/43/42/40/39/38/37/34/31/29/27/24/22/20/19/12/8.

رقم المادة	النص الحالي	مقترح النص بالإضافة أو التعديل
المادة (1): التعاريف الحكومة:	لا يوجد	تعني الحكومة الاتحادية أو إحدى حكومات الإمارات الأعضاء في الإتحاد ، وأي هيئة أو جهاز أو مجلس أو مؤسسة أو جهة أو شركة حكومية مملوكة بالكامل بصورة مباشرة أو غير مباشرة لأي من تلك الحكومات.
الهيئة	هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة	هيئة الأوراق المالية والسلع
القانون	لا يوجد	القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2000 في شأن هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع وتعديلاته.
السوق	سوق أبوظبي للأوراق المالية المدرجة به أسهم الشركة	سوق الأوراق المالية المرخص في الدولة من قبل الهيئة.
قانون الشركات	القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن الشركات التجارية و أي تعديل يطرأ عليه.	المرسوم بقانون اتحادي رقم "32" لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية وأي تعديل يطرأ عليه.
السلطة المختصة	دائرة التنمية الاقتصادية بإمارة الشارقة	السلطة المحلية المختصة بشؤون الشركات في الإمارة المعنية.
الشركة	شركة الشارقة للأسمنت والتنمية الصناعية"شركة مساهمة عامة"	شركة الشارقة للأسمنت والتنمية الصناعية "شركة مساهمة عامة"
القرار الخاص	القرار الصادر بأغلبية أصوات المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في اجتماع الجمعية العمومية للشركة.	القرار الصادر بأغلبية أصوات المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في اجتماع الجمعية العمومية للشركة.



يعني هذا النظام الأساسي وأي تعديل يطرأ عليه من وقت لآخر.	يعني هذا النظام الأساسي وأي تعديل يطرأ عليه من وقت لآخر.	النظام
يعني مجلس إدارة الشركة المكون من الأعضاء (أشخاص طبيعيين أو اعتباريين) ، المنتخبين و المعينين حسبما يكون عليه الحال وفقاً لأحكام القانون وهذا النظام.	يعني مجلس إدارة الشركة المكون من الأعضاء (أشخاص طبيعيين أو اعتباريين) المنتخبين أو المعينين حسبما يكون عليه الحال وفقاً لأحكام القانون وهذا النظام.	المجلس
هو مقرر مجلس إدارة الشركة وفق الضوابط التنظيمية الصادرة عن الهيئة.	لا يوجد	أمين سر المجلس
مجموعة الضوابط والقواعد الصادرة بموجب قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم: (3/ر.م) لسنة 2020 بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، ووفق ما يتم تعديله أو تحديثه أو استبداله من حين إلى آخر.	لا يوجد	دليل الحوكمة
الإدارة التنفيذية للشركة وتشمل المدير العام والمدير التنفيذي والرئيس التنفيذي، و العضو المنتدب المخول من قبل أعضاء مجلس الإدارة بإدارة الشركة ونوابهم.	الإدارة التنفيذية للشركة وتشمل المدير العام/ المدير التنفيذي والرئيس التنفيذي أو العضو المنتدب المخول من قبل أعضاء مجلس الإدارة بإدارة الشركة ونوابهم.	الإدارة
العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي أو المدير التنفيذي أو المدير العام للشركة المعينين من قبل مجلس الإدارة .	المدير العام أو المدير التنفيذي أو الرئيس التنفيذي للشركة المعينين من قبل مجلس الإدارة	مدير الشركة
الشخص الطبيعي أو ممثل الشخص الاعتباري الذي يشغل عضوية مجلس إدارة الشركة.	الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يتم اختياره لشغل عضوية مجلس إدارة الشركة	عضو مجلس الإدارة
العضو الذي يشغل وظيفة بالشركة أو يتقاضى راتباً شهرياً أو سنوياً منها .	لا يوجد	عضو مجلس الإدارة التنفيذي
العضو الذي لا يشغل وظيفة بالشركة ولا يتقاضى راتباً منها ولا تعتبر المكافأة التي يتقاضاها كعضو مجلس إدارة راتباً.	لا يوجد	عضو مجلس إدارة غير التنفيذي



<p><u>العضو الذي لا تربطه بالشركة أو بأي من أشخاص الإدارة التنفيذية العليا فيما أو مدقق حساباتها أو الشركة الأم أو التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أي علاقة قد تؤدي إلى منفعة مادية أو معنوية قد تؤثر على قراراته. وتنتفي صفة الاستقلالية على وجه الخصوص في الحالات الواردة بالمادة "19" من دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة.</u></p>	<p>لا يوجد</p>	<p>عضو مجلس إدارة مستقل</p>
<p><u>الأب والأم والأخ والأخت والأبناء والزوج وأبو الزوج وأم الزوج وأبناء الزوج.</u></p>	<p>لا يوجد</p>	<p>الأقارب</p>
<p><u>رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للشركة والعاملين بها ، والشركات التي يساهم فيها أي من هؤلاء بما لا يقل عن 30% من رأسمالها ، وكذا الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة.</u></p>	<p>▪ رئيس و أعضاء مجلس الإدارة و أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بالشركة ، والشركات التي يملك فيها أي من هؤلاء حصة مسيطرة ، و الشركات الأم أو التابعة أو الشقيقة أو الحليفة للشركة.</p> <p>▪ أقارب رئيس أو عضو مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية العليا حتى الدرجة الأولى.</p> <p>▪ الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي كان خلال السنة السابقة على التعامل مساهما بنسبة 10% فأكثر بالشركة أو عضوا في مجلس إدارتها و شركتها الأم أو شركاتها التابعة.</p> <p>▪ الشخص الذي له سيطرة على الشركة.</p>	<p>الأطراف ذات العلاقة</p>
<p><u>كل شخص له مصلحة مع الشركة مثل المساهمين والعاملين والدائنين والعملاء والموردين والمستثمرين المحتملين.</u></p>	<p>لا يوجد</p>	<p>أصحاب المصالح</p>
<p><u>القدرة على توجيه إدارة وسياسات الشركة والتحكم في السياسات المالية والتشغيلية ، ويكون ذلك من خلال التحكم في تشكيل مجلس الإدارة أو انتخاب غالبية أعضائه أو التحكم في تعيينات الجهاز الإداري. وتكون السيطرة ، بامتلاك السيطرة على أسهم ذات حقوق تصويت في الشركة تبلغ نسبة 30% فأكثر.</u></p>	<p>القدرة على التأثير أو التحكم – بشكل مباشر أو غير مباشر – في تعيين أغلبية أعضاء مجلس إدارة الشركة أو القرارات الصادرة منه أو من الجمعية العمومية للشركة ، وذلك من خلال ملكية نسبة من الأسهم أو الحصص أو باتفاق أو ترتيب آخر يؤدي إلى ذات التأثير.</p>	<p>السيطرة</p>



الشركة التي ترتبط بالشركة التابعة من خلال اي من العلاقات : • أن يكون لديها الحق في ممارسة أو تقوم بالفعل بممارسة السيطرة على الشركة التابعة. • شركة أم للشركة التابعة.	لا يوجد	الشركة الأم
شركة تتبع الشركة الأم	لا يوجد	الشركة التابعة
الشركة التي تتبع نفس المجموعة التي تتبعها شركة أخرى.	لا يوجد	الشركة الشقيقة
الشركة المرتبطة بعقد تعاون وتنسيق مع شركة أخرى.	لا يوجد	الشركة الحليفة
أن يكون لكل مساهم عدد من الأصوات يساوي عدد الأسهم التي يملكها، بحيث يقوم بالتصويت بها لمرشح واحد لعضوية مجلس الإدارة أو توزيعها بين من يختارهم من المرشحين على أن لا يتجاوز عدد الأصوات التي يمنحها للمرشحين الذين اختارهم عدد الأصوات التي بحوزته.	أن يكون لكل مساهم عدد من الأصوات يساوي عدد الأسهم التي يملكها ، بحيث يقوم بالتصويت بها لمرشح واحد لعضوية مجلس الإدارة أو توزيعها بين من يختارهم من المرشحين على أن لا يتجاوز عدد الأصوات التي يمنحها للمرشحين الذين اختارهم عدد الأصوات التي بحوزته بأي حال من الأحوال.	التصويت التراكمي
حذف تعريف "تعارض المصالح" من المادة 1: (التعريفات) بما يتسق والقرار رقم (3/م) لسنة 2020 في شأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة.	الحالة التي يتأثر فيها حياد اتخاذ القرار بسبب مصلحة شخصية مادية أو معنوية حيث تتداخل أو تبدو أنها تتداخل مصالح الأطراف ذات العلاقة مع مصالح الشركة ككل أو عند استغلال الصفة المهنية أو الرسمية بطريقة ما لتحقيق منفعة شخصية.	تعارض المصالح:
لا يلتزم المساهمون بأية التزامات أو خسائر على الشركة إلا في حدود مساهمتهم بالشركة. ولا يجوز زيادة التزاماتهم إلا بموافقتهم بالإجماع.	لا يلتزم المساهمون بأية التزامات أو خسائر على الشركة إلا في حدود مساهمتهم بالشركة.	المادة (8): التزام المساهم قبل الشركة:



<p>تتبع الشركة القوانين و الأنظمة و القرارات المعمول بها في الهيئة والسوق المالي المدرجة فيه. بشأن إصدار وتسجيل أسهم الشركة و تداولها و نقل ملكيتها و رهنها و ترتيب أي حقوق عليها. ولا يجوز تسجيل أي تنازل عن أسهم الشركة أو التصرف فيها أو رهنها على أي وجه إذا كان من شأن التنازل أو التصرف أو الرهن مخالفة أحكام قانون الشركات والأنظمة والقرارات التي تصدرها الهيئة وهذا النظام الأساسي.</p> <p>(-) : في حالة وفاة أحد المساهمين يكون وريثه هو الشخص الوحيد الذي توافق الشركة بأن له حق ملكية أو مصلحة في أسهم المتوفى ويكون له الحق في الأرباح والامتيازات الأخرى التي كان للمتوفى في الحق فيها. ويكون له بعد تسجيله في الشركة وفقاً لأحكام هذا النظام ذات الحقوق كمساهم في الشركة التي كان يتمتع بها المتوفى فيما يخص هذه الأسهم. ولا تعفى تركة المساهم المتوفى من أي التزام فيما يخص بأي سهم كان يملكه قبل وفاته.</p> <p>(-): يجب على أي شخص يصبح له الحق في أبة أسهم في الشركة نتيجة وفاة أو أي سبب آخر أو بمقتضى أمر صادر عن أي محكمة مختصة أن يتقدم خلال (30) ثلاثون يوماً بـ</p> <p># تقديم البينة على هذا الحق إلى الشركة .</p> <p># أن يختار ما بين أن يتم تسجيله كمساهم أو أن يُسَمَّى شخصاً ليتم تسجيله كمساهم فيما يختص بذلك السهم.</p>	<p>تتبع الشركة القوانين و الأنظمة و القرارات المعمول بها في السوق المالي المدرجة فيه. بشأن إصدار وتسجيل أسهم الشركة و تداولها و نقل ملكيتها و رهنها و ترتيب أي حقوق عليها. ولا يجوز تسجيل أي تنازل عن أسهم الشركة أو التصرف فيها أو رهنها على أي وجه إذا كان من شأن التنازل أو التصرف أو الرهن مخالفة أحكام هذا النظام الأساسي.</p>	<p><u>المادة(12)</u> <u>التصرف بالأسهم</u></p>
<p>أ. يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من عدد (9) تسعة أعضاء .</p> <p>ب. مع مراعاة حكم المادة (148) من قانون الشركات وضوابط دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة لجهة حق الحكومة في تعيين من يمثلها في مجلس الإدارة ، تنتخب الجمعية العمومية أعضاء مجلس الإدارة بالتصويت السري التراكمي على أن تكون غالبية أعضاء المجلس</p>	<p>أ. يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من عدد (9) تسعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للمساهمين بالتصويت السري التراكمي.</p> <p>ب. يجب في جميع الأحوال أن تكون أغلبية أعضاء المجلس بما فهم الرئيس من مواطني الدولة.</p>	<p><u>المادة (19):</u> <u>إدارة الشركة</u></p>



<p>من المستقلين غير التنفيذيين الذين يجب أن يتمتعوا بخبرات عملية ومهارات فنية بما يعود بالمصلحة على الشركة.</p> <p>ج. يراعى في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين مراعاة أن يكون العضو قادراً على تخصيص الوقت والاهتمام الكافيين لعضويته وألا تمثل هذه العضوية تعارضاً مع مصالح أخرى له.</p> <p>د. يلتزم مجلس الإدارة بتحقيق التنوع بين الجنسين على أن لا يقل تمثيل المرأة عن عضو واحد في تشكيل مجلس الإدارة، وتلتزم الشركة بالإفصاح عن ذلك التمثيل ضمن تقرير الحوكمة السنوي.</p> <p>هـ. يجب في جميع الأحوال أن تكون غالبية أعضاء المجلس بما فيهم الرئيس من مواطني الدولة.</p>		
<p>أ. يتولى كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة منصبه لمدة ثلاث سنوات ميلادية، <u>غير أنه يجوز إعادة انتخاب أو إعادة تعيين أعضاء المجلس حسبما يكون عليه الحال- لأكثر من مرة.</u></p> <p>ب. لمجلس الإدارة أن يعين أعضاء في المراكز التي تخلو في أثناء السنة على أن يعرض هذا التعيين على الجمعية العمومية في أول اجتماع لها لإقرار تعيينهم أو تعيين غيرهم .</p> <p>ج. <u>باستثناء الأعضاء المعينين من قبل الحكومة في مجلس إدارة الشركة وفق الضوابط المرعية</u>، إذا بلغت المراكز الشاغرة ربع عدد أعضاء المجلس أو أكثر خلال مدة ولاية مجلس الإدارة وجب على المجلس دعوة الجمعية العمومية للاجتماع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ شغل آخر مركز لانتخاب من يملأ المراكز الشاغرة، وفي جميع الأحوال يكمل العضو الجديد مدة سلفه .</p> <p>د. يجب أن يكون للشركة مقرر لمجلس الإدارة، ولا يجوز أن يكون مقرر المجلس من أعضائه.</p>	<p>أ. يتولى كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة منصبه لمدة ثلاث سنوات ميلادية، وفي نهاية هذه المدة يعاد تشكيل المجلس، ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء الذين إنتهت مدة عضويتهم .</p> <p>ب. لمجلس الإدارة أن يعين أعضاء في المراكز التي تخلو في أثناء السنة على أن يعرض هذا التعيين على الجمعية العمومية في أول اجتماع لها لإقرار تعيينهم أو تعيين غيرهم .</p> <p>ج. إذا بلغت المراكز الشاغرة ربع عدد أعضاء المجلس أو أكثر خلال مدة ولاية مجلس الإدارة وجب على المجلس دعوة الجمعية العمومية للاجتماع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ شغل آخر مركز لانتخاب من يملأ المراكز الشاغرة، وفي جميع الأحوال يكمل العضو الجديد مدة سلفه .</p> <p>د. يجب أن يكون للشركة مقرر لمجلس الإدارة، ولا يجوز أن يكون مقرر المجلس من أعضائه.</p>	<p>المادة (20) : مدة العضوية بمجلس الإدارة</p>



د. يعين مجلس الإدارة ، أمين سر من غير أعضائه ، للقيام بأعمال أمانة سر المجلس ، مستقل عن إدارة الشركة ويتبع المجلس مباشرة وتحدد اختصاصاته ومكافأته بقرار من مجلس الإدارة. ولا يجوز عزل أمين سر المجلس إلا بموجب قرار من مجلس الإدارة.

هـ. يشغر منصب عضو المجلس في حال أن ذلك العضو:

1. توفي أو أصيب بعارض من عوارض الأهلية.
2. أدين بجريمة مخلة بالشرف والأمانة بموجب حكم قضائي بات.
3. أعلن إفلاسه أو توقف عن دفع ديونه التجارية حتى لو لم يقترن ذلك بإشهار إفلاسه.
4. استقال من منصبه بموجب إشعار خطي ارسله للشركة بهذا المعنى.
5. صدر قرار خاص عن الجمعية العمومية للشركة بعزله.
6. تغيب عن حضور ثلاث جلسات متتالية أو خمس جلسات متقطعة خلال مدة مجلس الإدارة دون عذريته المقبولة.
7. إذا كانت عضويته مخالفة لأحكام قانون الشركات.
8. أو لأي سبب آخر تنص عليه القوانين والأنظمة ذات الصلة.

وإذا تقرر عزل عضو مجلس الإدارة فلا يجوز إعادة ترشيحه لعضوية المجلس قبل مضي (3) ثلاث سنوات من تاريخ عزله.



المادة (22):

متطلبات الترشح

لعضوية المجلس

يتعين على المرشح لعضوية مجلس الإدارة أن يقدم للشركة ما يلي

:

1. السيرة الذاتية موضحاً بها الخبرات العملية والمؤهلات العلمية مع تحديد صفة العضو التي يترشح لها (تنفيذي / غير تنفيذي / مستقل).

2. إقرار بالتزامه بأحكام قانون الشركات التجارية والقرارات المنفذه له والنظام الأساسي للشركة ، وأنه سوف يبذل عناية الشخص الحرص في أداء عمله .

3. بيان بأسماء الشركات والمؤسسات التي يزاول العمل فيها أو يشغل عضوية مجالس إدارتها وكذلك أي عمل يقوم به بصورة مباشرة أو غير مباشرة يشكل منافسة للشركة .

4. إقرار بعدم مخالفة المرشح للمادة (149) من قانون الشركات التجارية .

5. في حال ممثلي الشخص الاعتباري يتعين إرفاق كتاب رسمي من الشخص الاعتباري محدد فيه أسماء ممثليه المرشحين لعضوية مجلس الإدارة .

6. بيان بالشركات التجارية التي يساهم أو يشارك في ملكيتها وعدد الأسهم أو الحصص فيها .

يتعين أن تتوافر في المرشح لعضوية مجلس الإدارة الشروط التالية:

1. أن تتوافر لديه خبرة لا تقل عن خمس سنوات في النشاط الذي

تزاوله الشركة المرشح لعضوية مجلس إدارتها.

2. ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو جريمة مخلة

بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

3. عدم صدور حكم قضائي بعزله أو تجريده من منصبه كعضو

مجلس إدارة بإحدى الشركات المساهمة المدرجة بالسوق المالي خلال

السنة السابقة على الترشح.

4. خلو السجل المدني الصادر عن الهيئة من الجزاءات الإدارية.

5. عدم وجود دعاوى قضائية أو بلاغات أو تحقيقات في النيابة ضده

تتعلق بالأمانة والنزاهة.

6. أي شروط أخرى يتطلبها قانون الشركات أو النظام الأساسي

الشركة.

7. أن يقدم للشركة المستندات التالية:

أ. السيرة الذاتية موضحاً بها الخبرات العملية والمؤهلات العلمية مع تحديد صفة العضو التي يترشح لها (تنفيذي / غير تنفيذي / مستقل).

ب. إقرار بالتزامه بأحكام قانون الشركات التجارية والقرارات المنفذه له والنظام الأساسي للشركة ، وأنه سوف يبذل عناية الشخص الحرص في أداء عمله .

ج. بيان بأسماء الشركات والمؤسسات التي يزاول العمل فيها أو يشغل عضوية مجالس إدارتها وكذلك أي عمل يقوم به بصورة مباشرة أو غير مباشرة يشكل منافسة للشركة .

د. إقرار بعدم مخالفة المرشح للمادة (149) من قانون الشركات

التجارية



<p>هـ. في حال ممثلي الشخص الاعتباري يتعين إرفاق كتاب رسمي من الشخص الاعتباري محدد فيه أسماء ممثليه المرشحين لعضوية مجلس الإدارة .</p> <p>و. بيان بالشركات التجارية التي يساهم أو يشارك في ملكيتها وعدد الأسهم أو الحصص فيها .</p>		
<p><u>صلاحيات والتزامات مجلس الإدارة:</u></p> <p>يكون لمجلس الإدارة الصلاحيات وعليه من المهام والإلتزامات التي تشمل دون حصر:</p> <p>أ.</p> <p>ب.</p> <p>ج.</p> <p>د. <u>يكون مجلس الإدارة ملزماً بضمان حماية حقوق المساهمين وضمان العدالة والمساواة بينهم وضمان حقوق الأطراف الأخرى ذات المصالح.</u></p> <p>هـ. <u>على مجلس الإدارة الإلتزام باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الإلتزام بأحكام القوانين والأنظمة والقرارات المعمول بها ومتطلبات الجهات الرقابية.</u></p> <p>و. <u>اعتماد التوجيهات الاستراتيجية والأهداف الرئيسة للشركة والإشراف على تنفيذها بوضع الاستراتيجية الشاملة للشركة وخطط العمل الرئيسة ومراجعتها بشكل مستمر. ووضع أهداف الأداء ومراقبة التنفيذ والأداء الشامل في الشركة. بما يشمل المراجعة الدورية للهيكل التنظيمية والوظيفية في الشركة واعتمادها.</u></p> <p>ز. <u>اتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق التدقيق الداخلي على سير العمل في الشركة بوضع سياسة واضحة تُقصد بها مجلس</u></p>	<p>أ. لمجلس الإدارة كافة السلطات في إدارة الشركة والقيام بكافة الأعمال والتصرفات نيابة عن الشركة حسبما هو مصرح للشركة القيام به، وممارسة كافة الصلاحيات المطلوبة لتحقيق أغراضها، ولا يحد من هذه السلطات والصلاحيات إلا ما احتفظ به قانون الشركات أو النظام الأساسي للجمعية العمومية</p> <p>ب. يضع مجلس الإدارة اللوائح المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية وشؤون الموظفين ومستحقاتهم المالية، كما يضع المجلس لائحة خاصة بتنظيم أعماله وإجتماعاته وتوزيع الإختصاصات والمسؤوليات.</p> <p>ج. مع مراعاة احكام قانون الشركات والقرارات المنفذة له الصادرة عن الهيئة يفوض مجلس الادارة في عقد القروض لاجال تزيد على ثلاث سنوات او بيع وشراء الاصول او رهن اموال الشركة المنقولة وغير المنقولة او ابراء ذمة مديني الشركة من التزامهم او اجراء الصلح والاتفاق على التحكيم.</p>	<p><u>المادة (24) :</u></p> <p><u>صلاحيات مجلس</u></p> <p><u>الإدارة:</u></p> <p><u>البنود:</u></p> <p><u>د،هـ،و،ز،ح،ط،ي،ك</u></p>



وأجراءات تفصيلية مكتوبة للتدقيق الداخلي تحدد الواجبات والمسؤوليات وفق السياسة المقررة من المجلس لتحقيق التدقيق الداخلي على سير العمل في الشركة.

ج. إنشاء إدارة خاصة للتدقيق الداخلي لمتابعة مدى الالتزام بأحكام القوانين والأنظمة والقرارات المعمول بها ومتطلبات الهيئات الرقابية والسياسة والأنظمة والإجراءات الداخلية الموضوعية من قبل مجلس الإدارة.

ط. وضع إجراءات لتطبيق قواعد الحوكمة في الشركة ومراجعتها وتقييم مدى الالتزام بها بشكل سنوي.

ي. تشكيل لجان متخصصة من مجلس الإدارة وفق القرارات التي تحدد مدة هذه اللجان وصلاحياتها ومهامها ومسؤولياتها، وكيفية مراقبة هذه اللجان وبيان أسماء الأعضاء ومهامهم وحقوقهم والتزاماتهم. وللمجلس تقييم أداء تلك اللجان وأعضائها وأعمالهم.

ك. تقييم الأداء العام لمجلس الإدارة ولجانها وأعضائها وفعاليتهم واتخاذ الإجراءات التصحيحية حسب الاقتضاء.

أ. لا يكون إجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا بعد دعوة جميع أعضائه وبحضور أغلبيتهم شخصياً. ويكون الحضور شخصياً من خلال التواجد الفعلي أو التواجد من خلال وسائل التقنية الحديثة (التقنية الصوتية أو تقنية الصوت والفيديو أو أي وسيلة أخرى تسمح بها الهيئة). ويجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينيب عنه غيره من أعضاء المجلس خطياً في التصويت مع إثبات وجود سند الإنابة بشكل واضح لرئيس الاجتماع ، وفي هذه الحالة لا يجوز أن ينوب عضو مجلس الإدارة عن أكثر من عضو واحد وألا يقل عدد أعضاء مجلس

أ. لا يكون إجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه شخصياً ، ويجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينيب عنه غيره من أعضاء المجلس في التصويت ، وفي هذه الحالة لا يجوز أن ينوب عضو مجلس الإدارة عن أكثر من عضو واحد وألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين بأنفسهم عن نصف عدد أعضاء المجلس ويكون لهذا العضو صوتان .

ب. لا يجوز التصويت بالمراسلة ، وعلى العضو النائب الإدلاء بصوته عن العضو الغائب وفقاً لما تم تحديده في سند الإنابة.

المادة (27):
النصاب القانوني
لاجتماعات المجلس
والتصويت على
قراراته
بند (1):



البند (د):

ج. تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين والممثلين وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس أو من يقوم مقامه

د. تسجل في محاضر إجتماعات مجلس الإدارة أو لجانه تفاصيل المسائل التي نظر فيها والقرارات التي تم إتخاذها بما في ذلك أية تحفظات للأعضاء أو آراء مخالفة عبروا عنها ، ويجب توقيع كافة الأعضاء الحاضرين على مسودات محاضر إجتماعات مجلس الإدارة قبل إعتماها : على أن ترسل نسخ من هذه المحاضر للأعضاء بعد الإعتما للإحتفاظ بها ، وتحفظ محاضر إجتماعات مجلس الإدارة ولجانه من قبل مقرر مجلس الإدارة وفي حالة إمتناع أحد الأعضاء عن التوقيع يثبت إعتراضه في المحاضر وتذكر أسباب الإعتراض حال إبدائها ، ويكون الموقعون على هذه المحاضر مسؤولين عن صحة البيانات الواردة فيها ، وتلتزم الشركة بالضوابط الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن .

هـ. يجوز المشاركة في إجتماعات مجلس إدارة الشركة من خلال وسائل التقنية الحديثة مع ضرورة مراعاة الإجراءات والضوابط الصادرة عن الهيئة بهذا الشأن .

الإدارة الحاضرين بأنفسهم عن نصف عدد أعضاء المجلس ويكون لهذا العضو صوتان .

ب.

ج.

د. تسجل في محاضر إجتماعات مجلس الإدارة أو لجانه :

1. تفاصيل المسائل التي نظر فيها والقرارات التي تم إتخاذها بما في ذلك أية تحفظات للأعضاء أو آراء مخالفة عبروا عنها ، ويجب توقيع أمين سر المجلس وكافة الأعضاء الحاضرين على مسودات محاضر إجتماعات مجلس الإدارة قبل إعتماها ، على أن ترسل نسخ من هذه المحاضر للأعضاء بعد الإعتما للإحتفاظ بها ، وتحفظ محاضر إجتماعات مجلس الإدارة ولجانه من قبل أمين سر المجلس في سجل خاص . وفي حالة إمتناع أحد الأعضاء عن التوقيع يثبت إعتراضه في المحاضر وتذكر أسباب الإعتراض حال إبدائها ، ويكون الموقعون على هذه المحاضر مسؤولين عن صحة البيانات الواردة فيها ، وتلتزم الشركة بالضوابط الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن .

2. كل من أعضاء المجلس والرئيس التنفيذي أو المدير العام

وأمين سر المجلس والمستشار القانوني للشركة مخولون

بالإنفراد من قبل الشركة بتقديم نسخ مصدق عليها

لمستخرجات عن محضر أي إجتماع للمجلس وذلك بتوقيع

تلك المستخرجات وتحديد أنه نسخة طبق الأصل عن

المحضر الأصلي ويُضمّن تاريخ التصديق عليها.

هـ. حذف البند (هـ) من المادة "27". لسبق تضمين فحواه

بالبقرة "أ" أعلاه



المادة (29):
قرارات بالتمرير:

بالإضافة إلى إلزام مجلس الإدارة بالحد الأدنى لعدد اجتماعاته الواردة بالمادة (28) من هذا النظام ، فإنه يجوز لمجلس الإدارة إصدار بعض قراراته بالتمرير في الحالات الطارئة وتعتبر تلك القرارات صحيحة ونافاذة كما لو أنها إتخذت في اجتماع تمت الدعوة إليه وعقد أصولاً مع مراعاة ما يلي :

- أ. ألا تتجاوز حالات إصدار القرارات بالتمرير أربع مرات سنوياً.
- ب. موافقة أعضاء مجلس الإدارة بالأغلبية على أن الحالة التي تستدعي إصدار القرار بالتمرير، حالة طارئة.
- ج. تسليم جميع أعضاء مجلس الإدارة القرار مكتوباً خطياً للموافقة عليه مصحوباً بكافة المستندات والوثائق اللازمة لمراجعته .
- د. يجب الموافقة الخطية بالأغلبية على أي من قرارات مجلس الإدارة الصادرة بالتمرير مع ضرورة عرضها في الاجتماع التالي لمجلس الإدارة لتضمينها بمحضر اجتماعه.

بالإضافة إلى إلزام مجلس الإدارة بالحد الأدنى لعدد اجتماعاته الواردة بالمادة (28) من هذا النظام ، فإنه يجوز لمجلس الإدارة إصدار بعض قراراته بالتمرير في الحالات الطارئة وتعتبر تلك القرارات صحيحة ونافاذة كما لو أنها إتخذت في اجتماع تمت الدعوة إليه وعقد أصولاً مع مراعاة الشروط والإجراءات التي يتعين الالتزام بها لإصدار قرار مجلس الإدارة

بالتمرير كما يلي :

1. موافقة أعضاء مجلس الإدارة بالأغلبية على أن الحالة التي تستدعي إصدار القرار بالتمرير حالة طارئة.
2. تسليم أعضاء مجلس الإدارة القرار مكتوباً خطياً للموافقة عليه مصحوباً بكافة المستندات والوثائق اللازمة لمراجعته .
3. يجب الموافقة الخطية بالأغلبية على أي من قرارات مجلس الإدارة الصادرة بالتمرير مع ضرورة عرضها في اجتماع مجلس الإدارة التالي لاتخاذ القرار بالتمرير لتضمينها بمحضر اجتماعه، ومع ذلك تعتبر القرارات بالتمرير نافذة عند توقيع أغلبية أعضاء المجلس عليها.
4. عدم اعتبار القرار بالتمرير اجتماعاً ومن ثم يتعين الالتزام بالحد الأدنى لعدد اجتماعات مجلس الإدارة

المادة (31):
تعارض المصالح:

أ- على كل عضو في مجلس إدارة الشركة تكون له أو للجهة التي يمثلها بمجلس الإدارة مصلحة مشتركة أو متعارضة في صفقة أو تعامل تعرض على مجلس الإدارة لإتخاذ قرار بشأنها ، أن يبلغ المجلس ذلك وأن يثبت إقراره في محضر الجلسة ، ولا يجوز له الإشتراك في التصويت الخاص بالقرار الصادر في شأن هذه العملية .

1. على عضو مجلس الإدارة عند توليه المنصب أن يُفصح للشركة عن جميع المصالح والعلاقات التي يمكن أو قد يُرى أنها تؤثر على قدرته على أداء مهامه كعضو مجلس إدارة، وتُسجل أي مصالح يتم الإعلان عنها من هذا القبيل من قبل أمين سر المجلس.
2. تلتزم الشركة بمسك سجل خاص بتعارض المصالح تُقيد فيه حالات التعارض بشكل تفصيلي والإجراءات المتخذة بهذا الشأن وفق الضوابط المرعية .



<p>3. على عضو مجلس إدارة الشركة الذي تكون له أو للجهة التي يمثلها بمجلس الإدارة مصلحة مشتركة أو متعارضة في صفقة أو تعامل تعرض على مجلس الإدارة لإتخاذ قرار بشأنها ، أن يبلغ المجلس ذلك وأن يثبت إقراره في محضر الجلسة ، ولا يجوز له الإشتراك في التصويت الخاص بالقرار الصادر في شأن هذه العملية .</p> <p>4. إذا تخلف عضو مجلس الإدارة عن إبلاغ المجلس وفقا لحكم البند (1) من هذه المادة جاز للشركة أو لأي من مساهمها التقدم للمحكمة المختصة لإبطال العقد أو إلزام العضو المخالف بأداء أي ربح أو منفعة تحققت له من التعاقد ورده للشركة .</p> <p>5. <u>تُقيّد أمين سر مجلس الإدارة موضوع تعارض المصالح في محضر اجتماع مجلس الإدارة ذي الصلة ، وعلى أن تُراعى الضوابط المرعية عند مناقشة المجلس ذلك.</u></p>	<p>ب- إذا تخلف عضو مجلس الإدارة عن إبلاغ المجلس وفقا لحكم البند(أ) من هذه المادة جاز للشركة أو لأي من مساهمها التقدم للمحكمة المختصة لإبطال العقد أو إلزام العضو المخالف بأداء أي ربح أو منفعة تحققت له من التعاقد ورده للشركة .</p>	
<p>1. لا يجوز للشركة عقد صفقات مع الأطراف ذات العلاقة إلا بموافقة مجلس الإدارة فيما لا يجاوز 5% من رأسمال الشركة ، وبموافقة الجمعية العمومية للشركة فيما زاد على ذلك على أن يتم تقييم الصفقات بواسطة مقيم معتمد لدى الهيئة .</p> <p>2. <u>على الطرف ذي العلاقة وقبل إبرام صفقة مع الشركة ، يتعين عليه الإفصاح الفوري بموجب كتاب لمجلس الإدارة عن طبيعة الصفقة وشروطها وجميع المعلومات الجوهرية عن حصته أو مساهمته في الشركتين طرفي الصفقة ومدى مصلحته أو منفعته فيها. على أن يتم إدراج تفاصيل الصفقة وتعارض المصالح والإجراءات التي تمت بشأنها في البيانات المالية السنوية والإجراءات التي أتخذت بشأنها.</u></p>	<p>لا يجوز للشركة عقد صفقات مع الأطراف ذات العلاقة إلا بموافقة مجلس الإدارة فيما لا يجاوز 5% من رأسمال الشركة ، وبموافقة الجمعية العمومية للشركة فيما زاد على ذلك ويتم تقييم الصفقات في جميع الأحوال بواسطة مقيم معتمد لدى الهيئة ، ويتعين على مدقق حسابات الشركة أن يشتمل تقريره على بيان بصفقات تعارض المصالح والتعاملات المالية التي تمت بين الشركة وأي من الأطراف ذات العلاقة والإجراءات التي أتخذت بشأنها .</p>	<p>المادة (34) : <u>الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة:</u></p>



3. يجب على رئيس مجلس إدارة الشركة في حال إبرام صفقات مع الأطراف ذات العلاقة موافقة الهيئة بإخطار يحتوي على البيانات والمعلومات عن الطرف ذي العلاقة، وتفاصيل التعامل أو الصفقة، وطبيعة ومدى الفائدة للطرف ذي العلاقة في الصفقة مع تأكيد خطي أن شروط التعامل أو الصفقة مع الطرف ذي العلاقة عادلة ومعقولة وفي صالح مساهمي الشركة.

أ. أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مسؤولون تجاه الشركة والمساهمين والغير عن جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة ، وعن كل مخالفة لقانون الشركات التجارية وهذا النظام الأساسي ، وعن الخطأ في الإدارة ، وببطل كل شرط يقضي بغير ذلك . ويمثل الإدارة التنفيذية كل من المدير العام أو المدير التنفيذي أو الرئيس التنفيذي للشركة ونوابهم وكل من في مستوى الوظائف التنفيذية العليا ، ومسؤولي الإدارة التنفيذية والذين تم تعيينهم شخصياً في مناصبهم من قبل مجلس الإدارة.

ب. تقع المسؤولية المنصوص عليها في البند (أ) من هذه المادة على جميع أعضاء مجلس الإدارة إذا نشأ الخطأ عن قرار صدر بإجماع الآراء ، أما إذا كان القرار محل المساءلة صادراً بالأغلبية فلا يسأل عنه المعارضون متى كانوا قد أثبتوا إعتراضهم بمحضر الجلسة ، فإذا تغيب أحد الأعضاء عن الجلسة التي صدر فيها القرار فلا تنتفي مسؤوليته إلا إذا ثبت عدم علمه بالقرار أو علمه به مع عدم استطاعته الإعتراض عليه . وتقع المسؤولية المنصوص عليها في البند (1) من هذه المادة على الإدارة التنفيذية إذا نشأ الخطأ بقرار صادر عنها.

أ- أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون تجاه الشركة والمساهمين والغير عن جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة ، وعن كل مخالفة لقانون الشركات التجارية وهذا النظام الأساسي ، وعن الخطأ في الإدارة ، وببطل كل شرط يقضي بغير ذلك .

ب- تقع المسؤولية المنصوص عليها في البند (أ) من هذه المادة على جميع أعضاء مجلس الإدارة إذا نشأ الخطأ عن قرار صدر بإجماع الآراء ، أما إذا كان القرار محل المساءلة صادراً بالأغلبية فلا يسأل عنه المعارضون متى كانوا قد أثبتوا إعتراضهم بمحضر الجلسة ، فإذا تغيب أحد الأعضاء عن الجلسة التي صدر فيها القرار فلا تنتفي مسؤوليته إلا إذا ثبت عدم علمه بالقرار أو علمه به مع عدم استطاعته الإعتراض عليه .

المادة (37):

مسئولية أعضاء المجلس تجاه الشركة والمساهمين والغير:



<p>ج. ويكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن أعمال الشركة حتى ولو فوض بعض صلاحياته للجان أو الإدارة التنفيذية.</p>		
<p>أ. تنعقد الجمعية العمومية للشركة بإمارة الشارقة ويكون لكل مساهم حق حضور إجتماعات الجمعية العمومية ويكون له من الأصوات ما يعادل عدد أسهمه ويجوز لمن له حق حضور الجمعية العمومية أن ينيب عنه من يختاره من غير أعضاء مجلس الإدارة أو العاملين بالشركة أو شركة وساطة في الأوراق المالية أو العاملين بها ، بمقتضى توكيل خاص ثابت بالكتابة ينص صراحة على حق الوكيل في حضور إجتماعات الجمعية العمومية والتصويت على قراراتها بواسطة وسائل التقنية الحديثة للحضور عن بُعد وفقاً للضوابط التنظيمية الصادرة عن الهيئة. ويجب ألا يكون الوكيل لعدد من المساهمين حائزاً بهذه الصفة على أكثر من (5%) من رأس مال الشركة، ويمثل ناقصي الأهلية وفاقدتها النائبون عنهم قانوناً.</p>	<p>أ. تنعقد الجمعية العمومية للشركة بإمارة الشارقة ويكون لكل مساهم حق حضور الجمعية العمومية ويكون له من الأصوات ما يعادل عدد أسهمه ويجوز لمن له حق حضور الجمعية العمومية أن ينيب عنه من يختاره من غير أعضاء مجلس الإدارة بمقتضى توكيل خاص ثابت بالكتابة ، ويجب ألا يكون الوكيل لعدد من المساهمين حائزاً بهذه الصفة على أكثر من (5%) من رأس مال الشركة، ويمثل ناقصي الأهلية وفاقدتها النائبون عنهم قانوناً</p>	<p>المادة (38) <u>اجتماع الجمعية العمومية:</u> <u>البند (أ):</u></p>
<p>باستثناء الجمعية العمومية المؤجلة لعدم اكتمال النصاب القانوني وفقاً لحكم المادة (183) من قانون الشركات ، توجه الدعوة إلى المساهمين لحضور إجتماعات الجمعية العمومية بإعلان في صحيفتين محليتين تصدر إحداهما باللغة العربية وإخطار المساهمين بكتب مسجل أو من خلال إرسال رسائل نصية هاتفية وعبر البريد الإلكتروني "إن وجد" وذلك قبل الموعد المحدد للإجتماع بمدة لا تقل عن (21) واحد وعشرون يوماً أو أي مدة أخرى تحددها الهيئة. وذلك عقب موافقة الهيئة. ويجب ان تتضمن الدعوة جدول أعمال ذلك</p>	<p>توجه الدعوة إلى المساهمين لحضور إجتماعات الجمعية العمومية بإعلان في صحيفتين يوميتين محليتين تصدران باللغة العربية ويكتب مسجلة وذلك قبل الموعد المحدد للإجتماع بخمسة عشر يوماً على الأقل وذلك بعد الحصول على موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع، ويجب أن تتضمن الدعوى جدول أعمال ذلك الإجتماع وترسل صورة من أوراق الدعوى إلى الهيئة والسلطة المختصة.</p>	<p>المادة (39) <u>الإعلان عن الدعوة لإجتماع الجمعية العمومية:</u></p>



<p>▪ إذا تبين لها في أي وقت وقوع مخالفات للقانون أو لنظام الشركة أو وقوع خلل في إدارتها.</p> <p>▪ عدم إستجابة مجلس إدارة الشركة لطلب المساهم أو المساهمين وفقاً لنص المادة (174) من القانون.</p> <p>وإذا لم يقم رئيس مجلس إدارة الشركة أو من يقوم مقامه بدعوة الجمعية العمومية للانعقاد في الحالات أعلاه خلال (5) خمسة أيام من تاريخ طلب الهيئة ، وجب على الهيئة توجيه الدعوة للاجتماع على نفقة الشركة.</p>		
<p>أ. يسجل المساهمون الذين يرغبون في حضور الجمعية العمومية أسماءهم في السجل الإلكتروني الذي تعده إدارة الشركة لهذا الغرض في مكان الاجتماع و/أو من خلال المنصة الإلكترونية المحددة من قبل "منظم أو مسجل" الاجتماع لهذا الغرض في حال "انعقاد الاجتماع عن بعد" - وقبل الوقت المحدد لانعقاد ذلك الاجتماع بوقت كاف</p> <p>ب. يجب أن يتضمن سجل المساهمين إسم المساهم أو من ينوب عنه وعدد الأسهم التي يملكها وعدد الأسهم التي يمثلها وأسماء مالكيها مع تقديم سند الوكالة - المعتمد وفق ضوابط الهيئة بهذا الشأن - ، ويعطي المساهم أو النائب بطاقة لحضور الاجتماع يذكر فيها عدد الأصوات التي يمثلها أصالة أو وكالة .</p> <p>ج. ...</p> <p>د. وفي غير حالات انعقاد الاجتماع عن بُعد "يفلق باب التسجيل لحضور اجتماعات الجمعية العمومية عندما يعلن رئيس الاجتماع إكمال النصاب المحدد لذلك الاجتماع أو عدم إكتماله ، ولا يجوز بعد ذلك قبول تسجيل أي مساهم أو نائب عنه لحضور ذلك الاجتماع كما لايجوز الإعتداد بصوته أو برأيه في المسائل التي تطرح في ذلك الاجتماع .</p>	<p>أ. يسجل المساهمون الذين يرغبون في حضور الجمعية العمومية أسماءهم في السجل الإلكتروني الذي تعده إدارة الشركة لهذا الغرض في مكان الاجتماع قبل الوقت المحدد لانعقاد ذلك الاجتماع بوقت كاف.</p> <p>ب. يجب أن يتضمن سجل المساهمين إسم المساهم أو من ينوب عنه وعدد الأسهم التي يملكها وعدد الأسهم التي يمثلها وأسماء مالكيها مع تقديم سند وكالة ، ويعطي المساهم أو النائب بطاقة لحضور الاجتماع يذكر فيها عدد الأصوات التي يمثلها أصالة أو وكالة.</p> <p>ج.</p> <p>د. يفلق باب التسجيل لحضور اجتماعات الجمعية العمومية عندما يعلن رئيس الاجتماع إكمال النصاب المحدد لذلك الاجتماع أو عدم إكتماله ، ولا يجوز بعد ذلك قبول تسجيل أي مساهم أو نائب عنه لحضور ذلك الاجتماع كما لايجوز الإعتداد بصوته أو برأيه في المسائل التي تطرح في ذلك الاجتماع .</p>	<p>المادة (42): تسجيل حضور المساهمين لاجتماع الجمعية العمومية:</p> <p>البند (أ+ب+د)</p>



<p>الإجتماع كما لاجوز الإعتداد بصوته أو برأيه في المسائل التي تطرح في ذلك الإجتماع .</p>		
<p>يكون سجل المساهمين في الشركة ، من الذين لهم الحق في حضور إجتماع الجمعية العمومية للشركة والتصويت على قراراتها وفقاً للضوابط والإجراءات التي يصدرها قرار من الهيئة بهذا الشأن.</p>	<p>يكون سجل المساهمين في الشركة الذين لهم الحق في حضور إجتماع الجمعية العمومية للشركة والتصويت على قراراتها طبقاً لنظام الخاص بالتداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية والقواعد المعنية الساندة في السوق المالي المدرج فيه أسهم الشركة .</p>	<p>المادة (43): <u>سجل المساهمين:</u></p>
<p><u>المادة (44):</u> تصويب عنوان المادة وفق مطلوب المادة (183) من ق. الشركات ليقرأ كالتالي: <u>النصاب القانوني لإجتماع الجمعية العمومية</u></p>	<p><u>المادة (44):</u> نصاب القانوني لإجتماع الجمعية العمومية والتصويت على قراراتها</p>	<p>المادة (44): <u>النصاب القانوني لإجتماع الجمعية العمومية والتصويت على قراراتها:</u> <u>تعديل بالتصويب:</u></p>
<p>أ. يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس إدارة الشركة وفي حالة غيابه يرأسها نائبه وفي حال غيابهما يرأسها أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة يختاره مجلس الإدارة لذلك . وفي حال عدم اختيار مجلس الإدارة للعضو ، يرأسها أي شخص تختاره <u>الجمعية العمومية</u>، كما تعين الجمعية مقرراً للإجتماع ، وإذا كانت الجمعية تبحث في أمر يتعلق برئيس الإجتماع أيا كان وجب أن تختار الجمعية من بين المساهمين من يتولى رئاسة الإجتماع خلال مناقشة هذا الأمر ، ويُعَيِّن الرئيس جامعاً للأصوات على أن تُقر الجمعية العمومية تعيينه .</p>	<p>أ. يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس إدارة الشركة وفي حالة غيابه يرأسها نائبه وفي حال غيابهما يرأسها أي مساهم يختاره المساهمون لذلك ، ويكون التصويت بأية وسيلة تحددها الجمعية العمومية ، كما تعين الجمعية مقرراً للإجتماع ، وإذا كانت الجمعية تبحث في أمر يتعلق برئيس الإجتماع أيا كان وجب أن تختار الجمعية من بين المساهمين من يتولى رئاسة الإجتماع خلال مناقشة هذا الأمر ، ويُعَيِّن الرئيس جامعاً للأصوات على أن تُقر الجمعية العمومية تعيينه .</p>	<p>المادة (45): <u>رئاسة الجمعية العمومية وتدوين وقائع الإجتماع:</u> <u>تعديل البند "أ"</u></p>



المادة (46):
طريقة التصويت
باجتماع الجمعية
العمومية:

يكون التصويت في الجمعية العمومية بالطريقة التي يعينها رئيس الجمعية إلا إذا قررت الجمعية العمومية طريقة معينة للتصويت ، وإذا تعلق الأمر بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو بمساءلتهم أو بتعيينهم في الحالات التي يجوز فيها ذلك وفقا لحكم المادة (21) من هذا النظام ، فيجب إتباع طريقة التصويت السري التراكمي.

يكون التصويت في الجمعية العمومية بالطريقة التي يعينها رئيس الجمعية إلا إذا قررت الجمعية العمومية طريقة معينة للتصويت ، وإذا تعلق الأمر بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو بمساءلتهم أو بتعيينهم في الحالات التي يجوز فيها ذلك وفقا لحكم المادة (21) من هذا النظام ، فيجب إتباع طريقة التصويت السري التراكمي. ويجوز للمساهم التصويت الإلكتروني على قرارات الجمعية العمومية للشركة وذلك وفقاً للآلية والشروط الصادرة من الهيئة بهذا الشأن.

المادة (48):
إصدار القرار
الخاص:

يتعين على الجمعية العمومية إصدار قرار خاص بأغلبية أصوات المساهمين الذي يملكون ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في إجتماع الجمعية العمومية للشركة في الحالات التالية :
أ- زيادة رأس المال أو تخفيضه .
ب- إصدار سندات قرض أو صكوك
ج- تقديم مساهمات طوعية في أغراض خدمة المجتمع.
د- حل الشركة أو إدماجها في شركة أخرى.
هـ- بيع المشروع الذي قامت به الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر .
و- إطالة مدة الشركة .
ز- تعديل عقد التأسيس أو النظام الأساسي .
ح- في الحالات التي يتطلب فيها قانون الشركات التجارية إصدار قرار خاص.
وفي جميع الأحوال وفقاً لحكم المادة (139) من قانون الشركات التجارية يتعين على مجلس إدارة الشركة الحصول على موافقة الهيئة والسلطة المختصة على إستصدار القرار الخاص بتعديل في عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة.

يتعين على الجمعية العمومية إصدار قرار خاص بأغلبية أصوات المساهمين الذي يملكون ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في إجتماع الجمعية العمومية للشركة في الحالات التالية :
1. زيادة رأس مال الشركة المصرح به أو تخفيضه .
2. تغيير اسم الشركة.
3. إصدار سندات قرض أو صكوك
4. تقديم مساهمات طوعية في أغراض خدمة المجتمع.
5. حل الشركة أو إدماجها في شركة أخرى.
6. بيع المشروع الذي قامت به الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر .
7. عند رغبة الشركة بيع نسبة (51%) أو أكثر من أصولها "موجوداتها" سواء كانت عملية البيع ستم بصفقة واحدة أو من خلال عدة صفقات وذلك خلال سنة من تاريخ عقد أول صفقة أو تعامل.
8. إطالة مدة الشركة أو انقاصها.
9. تعديل عقد التأسيس أو النظام الأساسي.
10. دخول شريك إستراتيجي.
11. تحويل الديون النقدية إلى أسهم في رأسمال الشركة.
12. إصدار برنامج تحفيز موظفي الشركة بتملك أسهم فيها.



<p>13. <u>إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الاسمية لأسهم الشركة.</u></p> <p>14. <u>إدماج الاحتياطي في رأس مال الشركة.</u></p> <p>15. <u>تجزئة القيمة الاسمية لأسهم الشركة.</u></p> <p>16. <u>تحول الشركة.</u></p> <p>17. <u>اندماج الشركة .</u></p> <p>18. <u>إطالة مدة التصفية .</u></p> <p>19. <u>شراء الشركة لأسهمها.</u></p> <p>20. في الحالات التي يتطلب فيها قانون الشركات التجارية إصدار قرار خاص .</p> <p>وفي جميع الأحوال وفقا لحكم المادة (139) من قانون الشركات التجارية يتعين على مجلس إدارة الشركة الحصول على موافقة الهيئة والسلطة المختصة على إستصدار القرار الخاص بتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة.</p>		
<p>أ. لايجوز للجمعية العمومية المداولة في غير المسائل المدرجة بجدول الأعمال .</p> <p>ب. وإستثناء من البند(أ) من هذه المادة ووفقاً للضوابط الصادرة عن الهيئة بهذا الشأن يكون للجمعية العمومية الصلاحية فيما يلي :</p> <p>1. حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تكتشف أثناء الإجتماع .</p> <p>2. إدراج <u>بند أو بنود إضافية</u> بجدول أعمال الجمعية العمومية وفق الضوابط الصادرة عن الهيئة بهذا الشأن وذلك بناء على طلب يقدم من الهيئة أو مساهم أو عدد من المساهمين يملك/ يملكون نسبة لا تقل عن <u>(5%)</u> من أسهم رأس مال الشركة وذلك قبل البدء في مناقشة جدول <u>أعمال الجمعية العمومية .ويجب على رئيس الاجتماع إدراج البند أو البنود على جدول الأعمال .</u></p>	<p>أ. لايجوز للجمعية العمومية المداولة في غير المسائل المدرجة بجدول الأعمال .</p> <p>ب. إستثناء من البند(أ) من هذه المادة ووفقاً للضوابط الصادرة عن الهيئة بهذا الشأن يكون للجمعية العمومية الصلاحية فيما يلي :</p> <p>1. حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تكتشف أثناء الإجتماع .</p> <p>2. إدراج بند إضافي في جدول أعمال الجمعية العمومية وفق الضوابط الصادرة عن الهيئة بهذا الشأن وذلك بناء على طلب يقدم من الهيئة أو عدد من المساهمين يمثل(10%) من رأس مال الشركة على الأقل ، ويجب على رئيس إجتماع الجمعية العمومية إدراج البند الإضافي قبل البدء في مناقشة جدول الأعمال أو عرض</p>	<p><u>المادة (49):</u> <u>إدراج بند بجدول</u> <u>أعمال إجتماع</u> <u>الجمعية العمومية:</u></p>



	الموضوع على الجمعية العمومية لتقرر إضافة البند إلى جدول الأعمال من عدمه .	
<p align="center"><u>المادة (50)</u></p> <p><u>تصحيح عنوان المادة وفق مطلوب المادة (243) من ق. الشركات لتقرأ كالتالي:</u></p> <p align="center"><u>" تعيين مدقق حسابات الشركة "</u></p> <p>1. <u>يكون لشركة مدقق حسابات أو أكثر يتم ترشيحه من مجلس الإدارة الشركة ويعرض على الجمعية العمومية للموافقة.</u></p> <p>2. <u>تعين الجمعية العمومية شركة تدقيق حسابات لمدة سنة قابلة للتجديد ولايجوز تفويض مجلس الإدارة في هذا الشأن، على ألا تتولى شركة التدقيق عملية التدقيق بالشركة لمدة تزيد على (6) ستة سنوات مالية متتالية من تاريخ توليها مهام التدقيق بالشركة ، ويتعين في هذه الحالة تغيير الشرك المسئول عن أعمال التدقيق للشركة بعد انتهاء (3) ثلاث سنوات مالية . ويجوز إعادة تعيين تلك الشركة لتدقيق حسابات الشركة بعد مرور (2) سنتين على الأقل من تاريخ انتهاء مدة تعيينها.</u></p> <p>3. <u>تحدد الجمعية العمومية أتعاب مدقق الحسابات ولايجوز تفويض مجلس الإدارة في هذا الشأن على أن توضح هذه الأتعاب في حسابات الشركة.</u></p> <p>4. <u>يتولى مدقق الحسابات مهامه من نهاية إجتماع تلك الجمعية إلى نهاية إجتماع الجمعية العمومية السنوية التالية.</u></p>	<p align="center"><u>المادة (50):</u> <u>مدقق الحسابات:</u></p> <p><u>يتعين على مدقق الحسابات مراعاة مايلي:-</u></p> <p>أ. يكون للشركة مدقق حسابات أو أكثر تعينه وتحدد أتعابه الجمعية العمومية بناءً على ترشيح من مجلس الإدارة ، ويشترط في مدقق الحسابات أن يكون مقيداً لدى الهيئة ومرخص له بمزاولة المهنة .</p> <p>ب. يُعيّن مدقق حسابات لمدة سنة قابلة للتجديد وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التي عين لها على ألا تتجاوز مدة تجديد تعيينه ثلاث سنوات متتالية .</p> <p>ج. يتولى مدقق الحسابات مهامه من نهاية إجتماع تلك الجمعية إلى نهاية إجتماع الجمعية العمومية السنوية التالية .</p>	



المادة (56):
الميزانية العمومية
للسنة المالية:

يتعين أن تكون الميزانية العمومية عن السنة المالية قد تم تدقيقها قبل الإجتماع السنوي للجمعية العمومية بشهر على الأقل ، و على المجلس إعداد تقرير عن نشاط الشركة و مركزها المالي في ختام السنة المالية و الطريقة التي يقترحها لتوزيع الأرباح الصافية و ترسل صورة من الميزانية و حساب الأرباح و الخسائر مع نسخة من تقرير مدقق الحسابات و تقرير مجلس الإدارة و تقرير الحوكمة إلى الهيئة مع إرفاق مسودة من دعوة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي الشركة للموافقة على نشر الدعوة في الصحف اليومية قبل موعد إنعقاد اجتماع الجمعية العمومية بخمسة عشر يوما.

يتعين أن تكون الميزانية العمومية عن السنة المالية قد تم تدقيقها قبل الإجتماع السنوي للجمعية العمومية بشهر على الأقل وعلى المجلس إعداد تقرير عن نشاط الشركة و مركزها المالي في ختام السنة المالية و الطريقة التي يقترحها لتوزيع الأرباح الصافية و ترسل صورة من الميزانية و حساب الأرباح و الخسائر مع نسخة من تقرير مدقق الحسابات و تقرير مجلس الإدارة و تقرير الحوكمة إلى الهيئة مع إرفاق مسودة من دعوة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي الشركة للموافقة على نشر الدعوة في الصحف اليومية قبل موعد إنعقاد اجتماع الجمعية العمومية بواحد وعشرين يوماً أو أي مدة أخرى تحددها الهيئة.

المادة (63):
تحقيق الشركة
لخسائر بلغت نصف
رأسمالها:

إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس مالها المصدر و يجب على مجلس الإدارة خلال (30) ثلاثين يوماً من تاريخ الإفصاح للهيئة عن القوائم المالية الدورية أو السنوية دعوة الجمعية العمومية للإنعقاد لإتخاذ قرار خاص بحل الشركة قبل الأجل المحدد لها أو إستمرارها في مباشرة نشاطها.

إذا بلغت خسائر الشركة المتراكمة نصف رأس مالها المصدر و يجب على مجلس الإدارة خلال (30) ثلاثين يوماً من تاريخ الإفصاح للهيئة عن القوائم المالية الدورية أو السنوية دعوة الجمعية العمومية للإنعقاد للنظر في إتخاذ قرار خاص بإستمرارية الشركة في مباشرة نشاطها أو حلها قبل الأجل المحدد لها. وإذا لم يتم مجلس الإدارة بالدعوة لإجتماع الجمعية العمومية أو تعذر على هذه الجمعية إصدار قرار في الموضوع ، جاز لكل ذي مصلحة رفع دعوى أمام المحكمة المختصة بطلب حل الشركة وتصفيتها وفقاً لأحكام القانون.

المادة (69):
نشر النظام
الأساسي:

يودع هذا النظام وينشر طبقاً للقانون .

■ يودع هذا النظام وينشر طبقاً للقانون .
■ يلغي هذا النظام الأساسي المُعدّل جميع الأنظمة الأساسية السابقة للشركة ويحل محلها ويُطغى على مضمون عقد تأسيس الشركة.

